

## 18 نائباً: نقاش عام حول وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي

قدم 18 نائباً طلباً لتحديد جلسة نقاش عام بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي.

وجاء نص الطلب كالتالي: من أبرز وأهم أولويات الدولة الاهتمام بالمال العام والذي يعد عصب الاقتصاد الوطني، ونظراً لاعتماد دولة الكويت على موردين أساسيين للتعامل مع مالية الدولة وهما النفط والاستثمارات الداخلية والخارجية، ولذلك فإن من أهم واجبات مجلس الأمة القيام بواجباته التشريعية والرقابية لتسيير أدوار الحكومة في إدارة المال وضمان حمايته وحسن استثماره وتحقيق الرفاهية للمواطنين، ونظراً لقيام الحكومة السابقة في اعتماد وثيقة للإصلاح المالي والاقتصادي اكتنفها الغموض وسوء التدبير في العرض وتحديد الأولويات والتنفيذ للوثيقة الأمر والسبب بجيب المواطن على نحو سبب ضرراً بالغاً للأسر الكويتية بما كلفه الدستور من حقوق وامتيازات، الأمر الذي دعانا انطلاقاً مما

أولاه المشرع الدستوري في حماية الأموال وضمان حسن استثمارها واستغلالها المشروع الدستوري هو أول من حرص على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها بما قرره المادة 17 من الدستور الكويتي من «أن للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن»، والمادة 20 من الدستور «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون». وانطلاقاً من حق أعضاء مجلس الأمة في المادة 112 من الدستور والمادة 72 من اللائحة الداخلية يطلب جلسة نقاش عام لمناقشة وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي لاستبيان أسباب صياغة واعتماد الوثيقة المذكورة وتوضيح جوانب القصور فيها ورؤى الحكومة في الخطوات القادمة تحقيقاً للشفافية وعلم الرأي العام الكويتي من خلال تحديد ساعتان للنقاش العام وتمدد إذا تطلب الأمر خلال جلسة مجلس الأمة المقرر انعقادها بتاريخ الثلاثاء 10 يناير 2017 لتبيان ومناقشة القضايا التالية ذات الأهمية:

1 - الأسباب والأسس والبيانات المالية والإدارية التي قامت عليها نتائج وخطوات وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي.

2 - تحديد وبيان خطة الحكومة التنفيذية لبنود وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي مع تحديد أولويات الحكومة في التنفيذ والتطبيق من واقع قرارات مجلس الوزراء مع بيان ما إذا الحكومة بصدد التراجع عن تطبيق الوثيقة الإصلاحية من عدمه مع بيان الأسباب.

3 - الأسباب والدوافع الحكومية التي دفعت الحكومة إلى البدء في قضايا رفع الدعم عن المواطنين في البنزين والكهرباء وصور الدعم الأخرى، مع بيان تصور وآليات الحكومة للتعامل مع صور الدعم القائمة للمواطنين التي أشارت إليها الوثيقة وصور الدعم الأخرى.

4 - تحديد خطة الحكومة في التعامل مع صور الهدر والإسراف في مؤسسات الدولة (مكافآت القياديين، مصروفات المؤسسات الحكومية، المصروفات الخاصة لعدد من الأجهزة الرسمية وخلافه).

5 - من أكبر المتضررين من التطبيقات الخاطئة لوثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي هم الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود والمتقاعدين ومن هم على قائمة المساعدات العامة وهو ما يمثل مخالفة لخطة التنمية المعتمدة حكومياً في دعم الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود وبناء عليه على الحكومة تبيان آلياتها وخطواتها لحماية الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود.

6 - أظهرت تقارير ديوان المحاسبة والبلاغات التي قدمت للنيابة وهيئة مكافحة الفساد في السنوات السابقة نمو حالة الفساد وضياع المال العام التي أضرت بشكل كبير في ميزانية الدولة ولذا مطلوب تحديد آليات وخطوات الحكومة لمواجهة الفساد المالي والإداري للتعامل مع قضايا الفساد وكيفية مواجهته والحد منه.

7 - توضيح رؤية وخطوات الحكومة في اعتماد قوانين جديدة للخصخصة من حيث الأسس وآليات الخصخصة لعدد من الأجهزة الحكومية مع بيان صور الأخطاء والنجاح في تجار الخصخصة السابقة وبيان الجهات المتوقع خصخصتها وأسباب التوجه لخصخصتها.

8 - ما الدوافع والأسباب التي تدفع الحكومة لفرض قانون جديد للضريبة على الأفراد والشركات خاصة أن الضريبة لها نظامها الخاص في الدول الرأسمالية التي لا تنطبق على النظام الدستوري الكويتي مع تحديد خطوات الحكومة في هذا الشأن.

9 - يعاني القطاع الخاص من أهمال حكومي كبير لذا يرجى تحديد توجهات وخطوات وآليات الحكومة لدعم وتنشيط القطاع الخاص.

10 - القطاعان النفطي والاستثماري من أهم القطاعات ذات البعد المالي ويتطلب قيام الحكومة بتحديد تصورها العملي في إدارة تلك القطاعات وصور الدعم اللازم لاداء أدوارهم وحماية المال العام.

11 - بعد الاستثمار في العنصر البشري الكويتي من أهم واجبات الدولة وبالأخص في الشريحة الشبابية في ظل تنامي البطالة في القطاعين العام والخاص وتراجع وعرقلة صور الدعم للمشروعات الصغيرة ولذا يطلب تحديد رؤية الحكومة في دعم العنصر الوطني وبالأخص الشباب والمرأة الكويتية في سوق العمل.

12 - تعاني الدولة من ازدياد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية وبالأخص بعد التطبيقات الخاطئة لوثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي والمطلوب تحديد آليات وخطوات الحكومة لمواجهة مشكلة زيادة الأسعار ومواجهة التضخم وحماية المستهلك من جشع بعض التجار.

إلى غير ذلك من القضايا والمسائل المتعلقة برؤية وخطوات الحكومة بشأن وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي وغيرها من الخطوات والآليات ذات الارتباط.

والنواب الذين قدموا الطلب هم: محمد الدلال، ودخيل عبدالله وعبدالله فهاد وثامر السويط، وخالد العتيبي، وعمر الطبطبائي، ود.وليد الطبطبائي، ود. جمعان الحريش، ومرزوق الخليفة، وناصر الدوسري، ومحمد هاني، وأسامة الشاهين، وعلي الدقباسي، وعبدالكريم الكندري، وعبدالهواب البابطين وخليل الصالح ومحمد الهدية.

## إستأجرها من "بيتك" وتمتّع بهيبتها

الأجرة الشهرية

179 د.ك

جني ام نسي سييرا 2016

جني ام نسي يوكون 2017



GMC

يفرض هيبتها

(للأفراد والشركات)

إسأل عن مزايا التجاير

بالتعاون مع



للإستفسار: 24397665 - 24397673 - 24397604 - 24397856



## ميسس

للحفلات الخارجية

تتميز ميسس للحفلات الخارجية بعروضها الاستثنائية وتصميم قائمة الطعام المبتكرة وطريقة تقديم المائدة الأنيق والمميز. اختيارات فائمتنا تتناسب مع أفضل ما يرغب به زبائننا من أشهر أصناف المأكولات المتنوعة جنباً إلى جنب مع الخدمة الممتازة.

سواء كانت مناسبتكم احتفالية بالشركة أو حفل زفاف أو مناسبة خاصة فنحن واثقون بأن أجود هذه المأكولات يمكن أن نقدم في أي مناسبة ومتمسكون لمشاركتم هذه التجربة المميزة ونتطلع قدماً إلى تجاوز توقعاتكم وبالتأكيد إبهار ضيوفكم.



@maiscatering  
www.maiscatering.com

الضيافة الأصيلة  
Genuine Hospitality

22 05 4242